

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

الضبط وصنيع ابن أبي حاتم يشعر به فإنه قال إذا قيل الموحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه حيث أردف المتقن ثبت المقتضى للعدالة بدون أو التي عبر بها في غيرها وحينئذ فلا يعتد من على ابن الصلاح في جعله لفظ ثبت من زيادته على أبي حاتم لأنها فيما ظهر كما قررناه ليست مستقلة .

وكذا لم يقع في كلامه لفظ الحجة وما بعدها بل الثلاثة من زيادات ابن الصلاح مع تفاوتها فكلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة وذلك أن الآجري سأله عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال .

قال الآجري فقلت هو حجه قال الحجة أحمد بن حنبل وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس ثقة وليس بحجه .

وقال ابن معين في محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجه وفي أبي وليس صدوق وليس بحجه .

وكان لهذه النكته قدمها الخطيب حيث قال أرفع العبارات أن يقال حجه أو ثقة .

ثم أن ما تقدم في أن الوصف بالضبط والحفظ وكذا الإتيان لا بد أن يكون في عدل هو حيث لم يصرح ذاك الإمام به إذ لو صرح به كل أعلى ولذا أدرج شيخنا عدل ضابط في التي قبلها .

وخالف الذهبي فعد حافظا ثقة من هذه وأدرج في ألفاظهما إماما فقط .

وجعل ثقة وقوى الحديث وصحيحه وجيد المعرفة مرتبه أخرى وفيه نظر ولا بد في آخرها أيضا

أن يكون لعدل ويلي هذه المرتبه خامسه وهي قولهم ليس به بأس أو لا بأس به أو صدوق وصف

بالصدق على طريق المبالغه لا محله الصدق وإن أدرجها ابن أبي حاتم ثم ابن الصلاح هنا

فإنهما كما سيأتي تبعا للذهبي من التي بعدها وصل بكسر اللام بما لم